الستينات، مرتبكة، ومشوشة، فان هزيمة حزيران (يونيو)، التي اعتبرت، أساساً، هزيمة للرئيس المصري، كانت بمثابة عملية جراحية أزالت أي التباس، او غموض، عن الخطاب السياسي الناصري. وهكذا فهمت الاستراتيجية التي طرحها عبدالناصر في اليوم الثاني لانعقاد القمة، بلاءاتها الثلاث: لا صلح؛ لا اعتراف؛ لا مفاوضات؛ وحددت لها هدفاً مباشراً وحيداً، هو «ازالة آثار العدوان». وبعكس ما هو متوقع، فقد فاجأ عبدالناصر الزعماء العرب بالتخلي عن مطالبته باستخدام ورقة النفط، واكتفى بأن تقوم البلدان النفطية الغنية بتمويل ودعم الجهد الحربي لدول المجابهة، من أجل ترميم خسائرها التي تكبدتها، وتقوية استعدادها للحرب المقبلة.

لقد أسفر مؤتمر القمة العربي في الخرطوم عن وضع استراتيجية التعايش السلمي التي طرحها عبدالناصر في العام ١٩٦٥ وعاد وتراجع عنها بعد ذلك، على قدمين راسختين، بعد المصالحة بين قطبي النظام العربي، عبدالناصر وفيصل، الامر الذي لم يتأثر بغياب سوريا، الدولة الوحيدة التي بقيت خارج الحفل، غير راضية عما حدث، حيث استمرت تطالب بتبني حرب التحرير الشعبية. بيد ان النتيجة الحاسمة للقمة تمثلت، بصورة اساسية، في كونها أشارت الى تحوّل في الموقف العربي، بدأ يحدث للمرة الاولى حين تم التخلي، بصورة واضحة، عن استراتيجية تحرير فلسطين، وتم تحديد الهدف الاستراتيجي بمطلب أكثر تواضعاً، أي: ازالة آثار العداون، والذي نتج عنه حدوث قطيعة سياسية بين م.ت.ف. وكل من مصر والاردن. وهكذا أظهرت القمة العربية ان هوّة واسعة اصبحت تفصل بين الاهداف التي تسعى الى تحقيقها المنظمة والاستراتيجية التي تبنّتها قمة الخرطوم.

وقد أدرك الشقيري، الذي بدا وحيداً ومعزولاً في القمة، ان الوقت حان لكي يبدل هو الآخر من خططه وتكتيكاته، حين اصبح الصدام خياراً لا بد منه. فبدلاً من الحذلقة والتعتيم على نقاط الخلاف، قام الشقيري، في المؤتمر، بتحديد طابع هذا الخلاف، وطرح ما سمي، في حينه، بالنقاط الست التي تشكل الخطوط العريضة للاستراتيجية الفلسطينية(١٤).

لقد كان الزعماء العرب في وضع مربك(١٥). وعرف الشقيري كيف يستغل اللحظة المناسبة، ليضع النقاط على الحروف، في ما يتعلق بمسائل التمثيل، والدور، والسيادة، الخ؛ بل ان بيان الشقيري ذهب أبعد من ذلك الى حدود التلويح باستخدام الفيتو على أي توجهات سياسية لحل القضية الفلسطينية لا تنسجم مع الاستراتيجية الفلسطينية. وكان هذا ، بحد ذاته، يشير الى تحول دراماتيكي في الدور الذي أباحت المنظمة لنفسها القيام به. وهو تحول لم يكن ممكناً ان يحدث، لولا الانقلاب المزدوج الذي وقع ذلك الصيف: اعادة الخلط التي تمت في اطار النظام العربي وتفاعلاته الداخلية، من جهة، وصعود التيار الثوري لحركة المقاومة الفلسطينية، التي بدت انها تحمل الوعد البديل من العجز العربي، والفلسطيني الذي مثلته م.ت.ف. من جهة أخرى.

لقد اسهم تفاعل كلا التطورين، ليس فقط في احداث أهم انعطاف تاريخي تشهده المنطقة، وانما، أيضا، وبالقدر عينه، في احداث نقلة جديدة، تختلف، في نوعيتها، عن أي مرحلة سابقة، على صعيد العلاقات الفلسطينية بدول الطوق العربية. ودلالة النقلة هذه يمكن تلخيصها في ان الهزيمة العربية هيأت مجالاً رحباً للممثلين الجذريين للحركة الوطنية الفلسطينية، لكي يستلموا زمام الامر بأيديهم؛ وهذا ما حصل في العام ١٩٦٩ في الانقلاب الذي حدث داخل م.ت.ف. وهو الامر الذي وجد قاعدة جديدة، وطرحاً جديداً، للعلاقة بين المنظمة ودول المحور، لمّا تمكنت حركة المقاومة الفلسطينية من ان تفرض على دول الطوق العربية التأييد العلني لاستراتيجية حرب التحرير الشعبية، التي دعت